<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">اروى توفيق ابراهيم</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. الدكتور صادق راشد الشمري</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في ادارة السيولة المصرفية
بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية العراقية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٨</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">سعى البنك المركزي العراقي الى تنظيم علاقته مع المصارف الاسلامية من خلال قانون المصارف الاسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وكذلك تعليمات الصيرفة الاسلامية رقم (٦) لسنة ٢٠١١ والتي تمنع على المصارف الاسلامية التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً وعلى الرغم من ذلك لا زال البنك المركزي العراقي يطبق ادوات السياسة النقدية وهي (الاحتياطي القانوني, السوق المفتوحة, سعر اعادة الخصم) المطبقة على المصارف الاسلامية بنفس الطريقة المطبقة على المصارف التقليدية لذلك جاء هذا البحث بهدف بيان تأثير ادوات السياسة النقدية المستخدمة من لدن البنك المركزي العراقي على عمل المصارف الاسلامية التي تتميز بخصوصية عن باقي المصارف من حيث عدم تعاملها بالفائدة اخذاً وعطاءً وهو ما يتعارض مع بعض ادوات السياسة النقدية مثل سعر الخصم وسعر اعادة الخصم ,وكذلك يطبق نسبة الاحتياطي القانوني على جميع الودائع بالرغم من ان ودائع الاستثمار في المصارف الاسلامية تخضع للربح والخسارة بالاضافة الى حرمانه من الاشتراك في عمليات السوق المفتوحة مثل حوالات الخزينة لأنها تتضمن فائدة ولم يقدم البنك المركزي بدائل للمصارف الاسلامية لغرض معالجة حالات العجز والفائض في سيولتها.

ولغرض تحديد هدف البحث فقد جرى اختيار عينة تكونت من خمسة مصارف اسلامية في القطاع المصرفي العراقي , وجرى الاعتماد على استمارة استبانة اعدت لهذا الغرض وزعت في خمسة مصارف اسلامية وهي (المصرف الوطني الاسلامي, مصرف البلاد الاسلامي, مصرف الجنوب الاسلامي, مصرف نور العراق الاسلامي, مصرف زين العراق الاسلامي) وتضمنت ثلاثة محاور ب (٤٩) فقرة وخضعت للتحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS) فضلا عن برنامج</td></tr>
</table>

	Excel وبالتحديد استعملت ادوات الاحصاء الوصفي لكل من مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي, الوسيط, المنوال) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري, المدى, التباين) وتم استخدام تحليل الارتباط البسيط وتحليل الانحدار المتعدد. وزعت الاستبانة على (١٢٩) شخص من المديرين المفوضين للمصارف الاسلامية ومديري الفروع ومديري الاقسام والموظفين ذوي العلاقة بموضوع البحث واستند البحث الى فرضيتين رئيستين للتحقق من مستوى العلاقة والتأثير بين المتغير المستقل المتمثل بالادوات الكمية للسياسة النقدية والمتغير التابع المتمثل بالسيولة

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**ياسمين حكمت سلمان**			
أسم المشرف	**أ.م.د حمزة فائق الزبيدي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف** **بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تم تحديد مشكلة البحث من خلال إطلاع الباحثة على أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بالموضوع ، وهو ما يتمثل بالجانب المعرفي من جهة، وعن طريق الخبرة الميدانية التي تم ملاحظة بعض المؤشرات ذات الصلة بأثر العلاقة بين المتغيرين من جهة أخرى، وهو مايتمثل بالجانب الميداني. وقد اختارت الباحثة المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للبحث، وكانت عينة البحث هي(٥) مصارف ضمن القطاع الخاص ، وهي مصرف بغداد، ومصرف الخليج التجاري، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف المتحد للاستثمار. وكان المنهج الذي تم الاعتماد عليه فيما يتعلق بالجانب النظري هو منهج البحث الأستنباطي، أما الجانب العملي ، فقد**			

	اعتمدت الباحثة على منهج البحث الوصفي (التحليلي). وتم استخدام الأدوات الإحصائية المتمثلة بعلاقات الارتباط ،والانحدار الخطي ، والمتعدد ، والمتوسط الحسابي ، واختبار t، واختبار f، ومعامل التحديد R^2، لقياس متغيرات البحث ، ودرجة العلاقة والتأثير بينهما لاختبار فرضية البحث الموضوعة. **وهدف البحث عن قياس أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف عينة البحث ، وللمدة من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٦ (٣ سنوات) ، وذلك من خلال مناقشة وتحليل مستوى ممارسة المصارف العراقية الخاصة المبحوثة للمسؤولية الاجتماعية وانعكاس الأثر على أدائها المالي خلال المدة. ولغرض قياس المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) ، فقد استخدمت الباحثة أنموذج مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واعتمدت على النسب المالية كمؤشر لقياس المتغير التابع (الأداء المالي).** **أسفرت نتائج البحث إلى عدم إثبات الفرضية الرئيسة للبحث ، والتي تنص على " هناك علاقة و تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف " بالنسبة لجميع المصارف المبحوثة.** **وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن تبني المصارف العراقية الخاصة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل عام كان محدوداً استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، الأمر الذي يعكس افتقارها لثقافة الالتزام بالجانب الاجتماعي وآثار نتائج أعمالها على المجتمع والبلد الذي تعمل فيه وهو البيئة العراقية ، وكذلك ضعف الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة بشكل عام**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**انغام ضرار جاسم**			
أسم المشرف	**أ. م. د. حمزة فائق وهيب الزبيدي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**الدور الرقابي لمجلس الادارة وعلاقته بتحسين الاداء المصرفي- بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية**			
السنة	**٢٠١٨**			

اللغة	العربية
الخلاصة	سعى هذا البحث الى توضيح الدور الرقابي لمجلس الأدارة و أنعكاسه على الاداء المصرفي بأعتماده على اليات الحوكمة الداخلية والخارجية و أظهار أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة التي من ضمنها توافر إطار فعال للحوكمة ومسؤوليات مجلس الإدارة , اذ لوحظ أن ضعف كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وأنخفاض مستوى الافصاح والشفافية سبب أزمات مالية وانهيارات في العديد من المصارف مما أكد حاجة المصارف الى قواعد تتمكن من خلالها رفع مستوى الاداء المصرفي ومواجهة البيئة المتغيرة مما يؤثر في الاداء المصرفي لذلك كانت قواعد الحوكمة هي التي تضمن هذا المسار للمصارف لانها عبارة عن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية التي من خلالها يتمكن مجلس ادارة المصرف من توجيه وارشاد العاملين في المصرف ومن ممارسة دوره الرقابي والأشرافي على الأدارات التنفيذية وبالتالي يظهر هذا الدور على الاداء المصرفي ايجابياً ومن هنا انبثقت مشكلة البحث بأنه هل يوجد تأثير للدور الرقابي لمجلس ادارة المصرف على الاداء المصرفي ؟ وهل توجد علاقة ارتباط بين الدور الرقابي لمجلس الادارة وتحسين الاداء المصرفي ؟ ولتحقيق اهداف البحث والاجابة على تساؤلات المشكلة أعتمدت الباحثة في الجانب النظري على العديد من الكتب والمصادر والدوريات والدراسات العربية والاجنبية المتعلقة بموضوع البحث ومن خلالها تم تقديم الإطار العام لمجلس الادارة المتضمن الجانبين التنظيمي والرقابي للمجلس وعلاقته بتحسين الاداء المصرفي . أما الجانب العملي من البحث فقد أعتمدت الباحثة في المحورين على أستمارة الاستبيان التي تعدُ من أكثر الادوات أستخداماً لجمع المعلومات في البحوث والمصممة حسب مقياس (Likert) ومن ثم تم تحليل نتائج الاستبيان وأثبات فرضيات البحث

جامعة بغداد			
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف		
أسم الباحث	ايناس احمد ظاهر		
أسم المشرف	الأستاذ المساعد الدكتور حمزة فائق وهيب الزبيدي		
الأيميل			
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	

عنوان البحث	**الرقابة الإشرافية المتبادلة فيما بين البنوك المركزية** **على فروع المصارف الأجنبية في العراق** **(دراسة مقارنة)**
السنة	**٢٠١٨**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يعد موضوع الرقابة الاشرافية من الموضوعات المهمة ، التي تكون ضمن وظائف البنوك المركزية وبالنظر للتوسع الكبير والانفتاح الاقتصادي على العالم وتعدد اشكال الاستثمارات ، ومنها الاستثمار المصرفي بنوعيه (الاستثمار الأجنبي المباشر ، وغير المباشر) وتنوع أدواته واساليبه ، وفي سبيل تحقيق اغراض البحث تم تنظيم استمارة استبانة لجمع البيانات حيث تناول البحث موضوع الرقابة الاشرافية من كل الجوانب فضلاً عن استعراض البحث في الجانب النظري مفهوم الرقابة الاشرافية وانواعها كما تطرق البحث لعرض جانب من مبادىء بازل (٢،١) التي تخص فقرات البحث .** **وقدم البحث عرض لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه ومحدداته والعوامل التي تؤثر فيه سلباً وايجاباً ، وموضوع تأسيس فروع المصارف الأجنبية كشكل مهم من أشكال هذا النوع من الاستثمار ، من حيث الإجراءات والمحددات والتعليمات والشروط الخاصة بذلك . فضلاً عن ما سبق في الجانب النظري، فقد سلط الضوء في نهايته على مقارنة لبعض القوانين لدول عينة البحث وغيرها ، حيث اتخذ دولة الامارات العربية المتحدة كعينة من عينات البحث وكدولة لها تجربة كبيرة في الاستثمار المصرفي وانتشاره ، ودولة لبنان كعينة أخرى ، وأضاف الى دول عينة البحث دولة السودان خارج عينة البحث ولكن للتعرف على قوانينها كدولة عربية افريقية ليصبح لدينا مزيج متنوع يقارن بقوانين العراق .** **وقد تناولت المقارنة فقرات منها (تأسيس الفروع الأجنبية ، الرقابة والجهات مختصة بالرقابة وصلاحياتها ، رقابة البنك المركزي في البلد الأم) .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**جليل ابراهيم شهاب**			
أسم المشرف	**م . د هيثم عبد الخالق اسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم اداء المصارف – بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية	
السنة	٢٠١٨	
اللغة	العربية	
الخلاصة	إن التطورات والتغيرات المستمرة التي يشهدها الواقع الاقتصادي بصورة عامة وبيئة العمل المصرفي على وجه الخصوص, فضلاً عن العولمة والثورة الحاصلة في مجال الاتصالات والمعلومات والمنافسة الشديدة, كل هذه الامور دعت إلى ضرورة القيام بعملية تقييم الأداء بشكل مستمر من اجل تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء والعمل على معالجة المشاكل كافة التي قد تحدث, والتعرف على مستوى اداء المصرف, من اجل الاستمرار والبقاء والمنافسة, ونظراً لأهمية عملية تقييم الأداء لابد من تبني انظمة التقييم الحديثة التي تعطي صورة واضحة ومتوازنة عن الأداء, اذ تطرق هذا البحث لبطاقة الأداء المتوازن التي تعد واحدة من الطرق الحديثة في التقييم التي تتبنى مجموعة من الابعاد المالية وغير المالية من اجل القيام بتقييم اداء النشاط المصرفي, ويجب مراعاة الاهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها التي تختلف فيما بين انواع المصارف عند تبني طرق تقييم الأداء من اجل الحصول على نتائج تعبر بصورة صحيحة عن الأداء. وتم في هذا البحث بحث الاطار النظري والعملي لبطاقة الأداء المتوازن من خلال الفصول الثلاثة للبحث, وما تم التوصل اليه من استنتاجات وتوصيات. وكان ابرز تلك الاستنتاجات هي امكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها المالية وغير المالية لتقييم اداء المصارف على الرغم من اختلاف اهداف هذه المصارف والانشطة التي تمارسها, مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الاهداف والانشطة للمصارف فيما يتعلق بمؤشرات البعد المالي للبطاقة, وضرورة ملائمة مؤشرات البعد المالي في بطاقة الأداء المتوازن التي تشبه مؤشرات التقييم المالي التقليدي مع اهداف المصرف والانشطة التي يمارسها, من اجل الحصول على نتائج تقييم تعبر بصورة حقيقية عن طبيعة اداء المصرف. وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث تم وضع مجموعة من التوصيات منها ضرورة الابتعاد عن الطرق التقليدية عند القيام بعملية تقييم الأداء من قبل الجهات المسؤولة عن تقييم اداء المصارف, وتبني الطرق الحديثة ومنها بطاقة الأداء المتوازن لإعطاء نتائج تقييم افضل عن جميع جوانب اداء النشاط في المصرف.	

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	حسن هادي كهو راضي
أسم المشرف	أ.م. د. تهاني مهدي الياسري
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	(دور أدارة رأس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية – بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
السنة	٢٠١٨
اللغة	العربية
الخلاصة	يُشكل رأس المال العامل وادارته أهمية كبيرة في منشآت الأعمال عموما والمصارف التجارية خصوصا، لذا يحظى بإهتمام إداراتها، لما له من دور في تنشيط أعمالها ومن أجل تحقيق أهدافها الطويلة الامد عن طريق تحقيق هدفي السيولة والربحية إذا ما أحسنت إدارته، وبما أنَ السيولة والربحية هما هدفان متعارضان، وأنَ تحقيق احدهما يكون على حساب الآخر مما يؤثر على الهدف الأساس والمتمثل بتعظيم ثروة المساهمين، ومن هذا المنطلق سعى هذا البحث الى بيان دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية وذلك بالتطبيق على ثمان مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة ثمان سنوات ومحاولة الوصول الى نتائج تفيد تلك المصارف من فهم طبيعة العلاقة والدور الذي من الممكن أن تقوم به إدارة رأس المال العامل في سبيل تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية. وبواسطة تحليل بياناتها المالية بإستخدام التحليل المالي للنسب الخاصة بإدارة رأس المال العامل وهي (نسبة الإستثمار في رأس المال العامل، نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل، نسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل)، وإختبار العلاقة والأثر على السيولة المصرفية ومؤشراتها (نسبة التداول، نسبة السيولة القانونية) والربحية المصرفية ومؤشراتها (معدل العائد على حق الملكية و معدل العائد على الموارد المتاحة) باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية التي ظهرت نتائجها عن طريق برنامج (SPSS). وتوصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أنَ هناك علاقة ارتباط واثر بين مؤشرات ادارة رأس المال العامل ومؤشرات السيولة والربحية المعتمدة بالبحث، وان استطاعة المدير المالي بالمصرف ان يحقق المواءمة بين السيولة والربحية على وفق مؤشرات البحث الخاصة بهما عن طريق اتباع سياسة استثمارية معتدلة بالإستثمار النقدية والإستثمارات المؤقتة والذمم المدينة، وكذلك اتباع سياسات تمويلية معتدلة استخدام التمويل قصير وطويل الاجل لتمويل عناصر رأس المال العامل

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	حليمة كاظم				
أسم المشرف	أ.م.د محمود اسماعيل محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	دور سندات واذونات الخزانة في دعم الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) بحث تطبيقي				
السنة	٢٠١٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	كان لصدور قانون الإدارة المالية والدين العام المرقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ انعطافا كبيرا في إجراءات تمويل العجز المالي، فأصدرت وزارة المالية تعليمات بيع أذونات الخزانة الحكومية بالمزايدة العلنية والتي سبقها صدور قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ في عام ٢٠٠٤ والذي نص على إقراض الحكومة بإصدار أذونات الخزانة وفق مبدأ المنافسة العلنية بدخول المصارف التجارية والأهلية المجازة فقط من قبل البنك المركزي٢٠١٦ ، وتكمن مشكلة البحث في اعتماد الحكومة على الإيرادات النفطية في تغطية العجز الحاصل في الموازنة والذي يمكن معالجته عن طريق استخدام الأدوات المالية (أذونات وسندات) وتتجسد أهمية البحث في التركيز على العجز الحاصل في الموازنة الاتحادية واستخدام الأدوات المالية في سد العجز وتم اختيار موضوع البحث ليتناول دور هذه الأدوات والمتمثلة بإصدار الأذونات و السندات الحكومية وتجنب الأثار لسلبية لطرق التمويل الأخرى ، وانطلق البحث من فرضية مفادها أن لأذونات الخزانة والسندات الدور الكبير والفعال في سد العجز الحاصل في الموازنة ألاتحادية ، لجأت الحكومة بالإضافة إلى إصدار الأذونات بإصدار السندات الوطنية من خلال البنك المركزي باعتباره الوكيل المالي لها والتي بلغت أول إصداريه لها في ٢٠١٥ والبالغة (١,٥) ترليون، والإصدارية الثانية بلغت (١) ترليون دينار عراقي وتم طرحها للمصارف التجارية والمواطنين، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على عجز الموازنة من خلال إصدار السندات والأذونات الحكومية، فيتم استخدام هذه الأدوات المالية كأداة لمعالجة حالات التضخم كسياسة نقدية في حالة الرواج وتستخدم كأداة مالية لسد العجز في حالة عجز الموازنة الاتحادية ، وبيان دور الجهات المرتبطة بالإصدار والبيع والشراء للأذونات والسندات (البنك المركزي، مصرف الرشيد، مصرف الرافدين)، وتم أعداد البحث لكي يتصدى لهذه المشكلة عن طريق عملية الإصدار للأدوات المالية، وسد عجز الموازنة ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والسلاسل الزمنية ، وتم التوصل إلى				

	مجموعة من الاستنتاجات أهمها :عدم وجود برنامج يربط بين إصدار حوالات الخزانة والعجز المالي المؤقت أو الدوري في الموازنة العامة، إذ أن حوالات الخزانة عادة ما تمول مثل هذا العجز، ولم نجد الأسس التي بموجبها يتم الإعلان عن مزادات حوالات الخزانة و بالإمكان أن تعمل هذه الأدوات عمل حوالات البنك المركزي الأمر الذي يتطلب إحلال أوراق السياسة المالية (سياسة الدين) محل أدوات السياسة النقدية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	حوراء وليد جبار			
أسم المشرف	أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يعد موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب من المواضيع التي فرضت وجودها على الدول والمنظمات الدولية ، اذ حظيت هاتين الظاهرتين بأهتمام المجتمع الدولي ،وصدرت عدة اتفاقيات اقليمية ودولية تجرم غسل الاموال وتمويل الارهاب ويهدف هذا البحث الى بيان ماهية غسل الاموال ومراحله واساليبه ومصادره فضلا عن مؤشرات الاشتباه بغسل الاموال ، و بيان ماهية الارهاب وتمويل الارهاب ومراحل التمويل ومؤشرات الاشتباه بتمويل الارهاب و بيان العلاقة بين غسل الاموال وتمويل الارهاب ، و بيان اهم الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لمكافحة هاتين الظاهرتين ، ومناقشة دور المشرع العراقي في مكافحة تلك العمليات في مجال المصارف , وكذلك تطرق هذا البحث الى بيان ماهية التدقيق الداخلي واهدافه واهميته وانواعه والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ، ولذلك هدف هذا البحث الى التعرف على دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصارف العاملة في العراق ، ولتحقيق اهداف الدراسة ،فقد تم تصميم استبانة تم توزيعها على موظفي اقسام التدقيق الداخلي وموظفي وحدات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصارف عينة البحث والتي كان عددها (٤)			

	مصارف ، وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن استخدام تحليل الانحدار البسيط لأختبار فرضيات الدراسة . وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها : يكتسب التدقيق الداخلي في المصارف اهمية خاصة ، وذلك نظرا لطبيعة العمليات المصرفية المعقدة،وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف ،فضلا عن تقديم خدماتها لعدد كبير من الزبائن ، ضعف المام الموظفين العاملين في المصارف عينة البحث بمؤشرات الاشتباه المصرفي حيث ان هذه الفقرة لم تنل حظها من الاهتمام لدى افراد العينة المبحوثة . وفي ضوء هذه الاستنتاجات فقد توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات منها : ينبغي على ادارات المصارف عينة البحث ان تقوم بتفعيل الرقابة على انشطة الجمعيات الخيرية وذلك فيما يتعلق بمصادر الاموال التي تقوم بجمعها والمستفيدين منها.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	خالد ابراهيم حسن			
أسم المشرف	م . د. هيثم عبد الخالق إسماعيل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	واقع ومتطلبات توزيع الإئتمان الإنمائي على القطاعات الإقتصادية في العراق للمدة (2008-2016)			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يكتسب مفهوم الإئتمان الإنمائي المتخصص بدور حيوي ومتميز في عملية التنمية الإقتصادية، وذلك أنّ هدف البحث الأساسي هو إستقراء الإستراتيجية الإئتمانية المتبعة من قبل الجهات المعنية في توزيع الإئتمان الإنمائي على القطاعات الإقتصادية، لا سيما الزراعية، الصناعية، والعقارية، ونتيجة للتغيرات التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تغيرت تبعاً لذلك الإستراتيجية الإقتصادية للبلد، حيث تم إعطاء الكثير من تفاصيل العملية الإقتصادية للقطاع الخاص أما الدولة فأخذت على عاتقها القضايا الأساسية، لذا فإن مشكلة البحث تكمن بوجود بعض المؤشرات التي تدل على أنّ توزيع الإئتمان الإنمائي لا يتم ضمن نظرة تنموية شاملة للقطاعات الإقتصادية، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي			

	العراقية ودورها في رسم الخطط التنموية التي تتضمن التخصيصات المالية اللآزمة والكافية للقطاعات الإقتصادية، ولأجل إثبات ذلك فقد تم إختيار فرضية البحث التي مفادها (عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم تمثل الإطار العام لوضع خطط تفصيلية بما يتعلق بتوزيع الإئتمان الإنمائي على القطاعات الإقتصادية تنبع من الإستراتيجية الإقتصادية للعراق، مما ينعكس ذلك سلباً على نمو القطاعات الإقتصادية)، ولذلك تمّ إستخدام مجموعة من المؤشرات لبيان دور المصارف المتخصصة في تمويل التنمية الإقتصادية لإثبات دورها في تنمية القطاعات الإقتصادية، فضلاً عن إستخدام مؤشرات أُخرى تخص توزيع الإئتمان الإنمائي على القطاعات الإقتصادية، وأظهرت النتائج تنامي هذا الدور في تنمية بعض القطاعات وضعفه في إخرى، وهذا ما أوصلنا الى رفض فرضية البحث.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	سجاد عبد الله			
أسم المشرف	م. د. هيثم عبد الخالق إسماعيل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	أنموذج مقترح لإستحداث المنصة الألكترونية للمرابحة وأثرها في زيادة ربحية المصارف الإسلامية/دراسة حالة			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	إنّ الدور الاساس الذي تؤديه البطاقات الائتمانية في التعاملات المصرفية يحتم على المصارف بجميع أنواعها سواء كانت تجاريةً أو أسلاميةً ، حكوميةً أو خاصةً أن تُدخلها ضمن نشاطاتها في التعاملات المالية لما لها من أهمية كبيرة في تسهيل عمليات نقل الاموال وتحويلها بين حاملي البطاقات من جهة وحاملي البطاقات والمصارف من جهة أُخرى ، وقد لُوحظ أيضاً تواضع نشاط المصارف الاسلامية في استخدام هذه الخدمة –أي البطاقات الائتمانية- كونها تتضمن أحياناً الوقوع في شبهة الربا ، فكان لا بد من العمل على إيجاد طرق تُمَكّن المصارف الاسلامية من استغلال هذه التكنولوجيا بدون الوقوع في شبهات تسبب الريبة لدى زبائن المصارف الاسلامية ، وقد عالج البحث مشكلات عدم إمكانية المصارف الاسلامية من اصدار				

	بطاقات إئتمانية تقبل السحب على المكشوف انطلاقاً من فرضية البحث التي مفادها استحداث منصة إلكترونية يتم من خلالها استخدام أسلوب المرابحة ومرابحة الآمر بالشراء وتمكين المصارف الاسلامية من الإفادة من خدمات البطاقة الائتمانية بالاضافة إلى تحقيق الارباح ، حيث تطرق البحث أيضا إلى دراسة الجدوى من إصدار بطاقات إئتمانية والاعتماد فقط على العمولات منها واستعراض بيانات مالية لمصارف تجارية لمعرفة مدى جدواها ، كما تم عرض بيانات مالية لنماذج من الجمعيات الاستهلاكية التي تمارس البيع بالاجل ومعرفة مدى ربحية هذا النشاط وأمكانية ربطه بالمتاجر الالكترونية من خلال إنشاء منصة إلكترونية يتملكها المصرف الاسلامي تتم من خلالها عمليات عرض البضاعة من قبل التجار وشراء السلع من قبل الزبائن ويتخذ المصرف فيها دور المدير والممول لجميع العمليات الجارية داخل المنصة ، وتمت التوصية باستحداث تلك المنصة واستخدامها في تمويل زبائن المصرف من خلال توفير قروضاً استهلاكيةً لمستخدمي المنصة الالكترونية، والتوصية باستغلال تلك التكنولوجيا الحديثة لتفعيل استخدام البطاقات الائتمانية من جهة وزيادة ارباح المصارف الاسلامية من جهة أخرى .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	سعد علي سلطان			
أسم المشرف	د.خلود هادي الربيعي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث				
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	الغرض من البحث هو تسليط الضوء على دور فاعلية البرامج التدريبية في تحقيق جودة الخدمة المصرفية ، في الوقت الذي تسعى فيه المصارف لمواجهة التحديات في مجال تطوير فاعلية الموارد البشرية، وسعيا لتحقيق ذلك فقد اعتمد البحث على عدد من المناهج البحثية وتمثلت بشكل أساس بالمنهج التحليل الاحصائي لاختبار متغيرات البحث ، كما انطلق البحث من مشكلة معبر عنها بعدد من التساؤلات الفكرية وهي مدى فاعلية البرامج التدريبية في تحسين أداء العاملين في المصارف وأثره على جودة الخدمة المصرفية المقدمة ، ، كونها من الموضوعات المهمة ، ومن ثم تشخيص مستوى أهميتها وإمكانية قيام المصارف باستخدام فاعلية البرامج				

	التدريبية في تحقيق جودة خدمة عالية .ويهدف البحث لتحقيق دور فاعلية البرامج التدريبية في تطوير اداء الافراد العاملين مما ينعكس على فاعلية تقديم الخدمات وتبرز اهمية البحث في في تحقيق ميزة تنافسيه مهمه لمصارف وخصوصا عند اعتمادها على برامج تدريبية تتناسب وحجم التطور الحاصل في العالم ومواكبة تطورات العولمة والتطورات التكنولوجية . **تضمن البحث فرضيتين رئيستين ، الأولى علاقة الارتباط ، والثانية علاقة التأثير بين متغيرات البحث تمثلت عينة البحث (١٢٥) فردا بين زبون و ملاكات عامله في ثلاث مصارف عراقية في محافظة بغداد وتم توزيع الاستبانة عشوائيا ، استخدمت الاستبانة بوصفها أداة رئيسية لهذا الغرض ، من خلال طرح عدد من الأسئلة المخصصة لذلك ، تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات مثل الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف وغيرها ، فضلا عن استخدام مجموعة من المخططات التوضيحية لتوضيح العلاقات بين متغيرات البحث وأبعادها المختلفة . وفي اطار مناقشة النتائج قدم الباحث عدداً من الاستنتاجات منها تبرز فاعلية البرامج التدريبية من خلال تصميم برامج تدريبية مبنية على الاحتياجات التدريبية الفعلية للمصارف مما يجعلها اكثر دقة عند تصميم تلك البرامج وتنفيذها وكذلك اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود اهتمام كبير من قبل المصارف في تحقيق ابعاد جودة الخدمة .وكانت التوصيات الاهتمام بتصميم برامج تدريبية حديثه وفعالة تساعد الافراد العاملين على تطوير قدراتهم وكذلك زيادة البرامج ذات الفعالية على تطوير الافراد العاملين في المصارف وتبني برامج تدريبية اكثر تلائما مع التطورات البيئية الحاصلة .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**سيف حيدر عبد الزهرة**			
أسم المشرف	**أ. م. د. حمزة فائق وهيب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الرقابة الشرعية في تطوير اداء المصارف الاسلامية**			
السنة	**٢٠١٨**			

اللغة	العربية
الخلاصة	تعد الرقابة الشرعية أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي ، إذ أن المصارف الإسلامية تمارس أعمالها وفق القواعد والأحكام الشرعية التي حددها المشرع الإسلامي ضمن قواعد فقه المعاملات وبالاستناد إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، الأمر الذي استلزم وجود هيئات مستقلة ضمن الهياكل التنظيمية للمصارف الإسلامية تتولى وظيفة مراقبة أعمال المصرف وأنشطته وتقييم مدى التزامه بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية . سعى هذا البحث إلى توضيح الدور الرقابي والإفتائي لهيئات الرقابة الشرعية ومدى انعكاسه على الأداء المصرفي للمصارف الإسلامية وإظهار دور الرقابة الشرعية في فتح أفاق جديدة في أساليب التمويل والاستثمار الإسلامي ، حيث تركزت مشكلة البحث حول التساؤلات الآتية :- ١ _ ما هي طبيعة الرقابة الشرعية على أنشطة وأعمال المصارف الإسلامية ؟ . ٢ _ هل يوجد دور لهيئة الرقابة الشرعية في تحقيق الفائدة المرجوة من وجود المصارف الإسلامية لتطوير المجتمع الإسلامي من خلال أساليب التمويل والاستثمار التي تعتمدها ؟ . تمثل مجتمع البحث بالمصارف الإسلامية العاملة في العراق والبالغ عددها (٢٨) مصرف ، أما عينة البحث فتمثلت (بالمصرف الوطني الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي ، ومصرف النهرين الإسلامي) ، واعتمد الباحث استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات اللازمة لإتمام متطلبات الجانب العملي . وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج منها : ١ _ يعتمد تقديم البديل الشرعي للخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية بالدرجة الأساس على الفتوى الشرعية في تكييفها وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية . ٢ _ يضمن قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ و الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراق لسنة ٢٠١٨ ، والخاصة بتنظيم أعمال هيئات الرقابة الشرعية ، مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في توجيه أنشطة المصارف الإسلامية و المشاركة في رسم سياسات واستراتيجيات المصرف.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	شوقي صادق رسن
أسم المشرف	م. د. هيثم عبد الخالق اسماعيل
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	تقويم مؤشرات تقييم الأداء للمصارف المتخصصة
السنة	٢٠١٨
اللغة	العربية
الخلاصة	أضحى تقييم الأداء أحد اهم المقومات الأساس التي تسهم في نجاح أي وحدة اقتصادية، ونتيجة للدور الحيوي الذي يؤديه للوحدات الاقتصادية بمختلف أشكالها التنظيمية ومجالات عملها وأهدافها في الاقتصاد الوطني، لذا استدعت الحاجة إلى دراسة المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء للوحدات الاقتصادية ومدى تأثير هذه المؤشرات على واقع أداء هذه الوحدات، وينعكس هذا الأمر على المصارف المتخصصة الذي يمكن لتقييم الأداء إن يوفر بيانات عن قدرة هذه المصارف في تحقيق أهدافها ومساعدتها في تقييم ذاتها، خلصت مشكلة البحث في إن المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم أداء المصارف المتخصصة في العراق هي مؤشرات مالية تقليدية خاصة بتقييم أداء المصارف التجارية الشاملة والتي تختلف أهدافها عن أهداف المصارف المتخصصة الأمر الذي يؤدي إلى توفير بيانات غير حقيقية عن تقييم أداء هذه المصارف، ولإثبات المشكلة أعلاه استند البحث إلى الفرضية التي أشارت إلى إن المؤشرات المالية العامة للمصارف التجارية لا تعكس بشكل عادل حقيقة أداء المصارف المتخصصة وتؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهدافها التنموية، وجاءت اهم اهداف الدراسة في تسليط الضوء على المؤشرات المالية العامة المعتمدة في تقييم الأداء وتكييف واقتراح مؤشرات بديلة عنها، ولإثبات فرضية البحث قام الباحث بتقييم أداء المصارف المتخصصة بالمؤشرات المالية العامة ومن ثم اختبر المؤشرات المكيفة والمقترحة عن طريق تقييم أداء المصارف المتخصصة من خلالهما، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها إن مؤشرات كفاية راس المال والربحية والسيولة المصرفية العامة لا تتلاءم مع طبيعة وأهداف المصارف المتخصصة، وان مؤشر توظيف الأموال لا يمكن إن يتم قياسه بإجمالي الودائع بل بالأموال الذاتية وأموال الدعم الحكومي للمصارف المتخصصة، ومن ثم أوصى البحث بمجموعة من التوصيات التي يجب على الجهات المعنية بإجراء تقييم الأداء الأخذ بها عند تقييم الأداء للمصارف المتخصصة.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	صفاء علوان علكم				
أسم المشرف	أ.م.د. تهاني مهدي الياسري				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية في ظل التحولات الإقتصادية العراق أنموذجاً للمدة ١٩٩٤-٢٠١٧ (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي)				
السنة	٢٠١٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يعد عمل البنك المركزي المحور الأساس في تحقيق الإستقرار المالي, والنقدي بل يعد المحور الرئيس للنمو الإقتصادي، فقد شهدت بلدان كثيرة تطورات إقتصادية نتيجة فاعلية السياسة النقدية, وأدواتها في التطبيق، وعلى العكس من ذلك شهدت بلدان أخرى كثيرة تراجعاً في نشاطها الإقتصادي نتيجة لإتباع, أو تداخل عمل السياسة النقدية, وخضوعها لتأثيرات داخلية, وخارجية، والعراق واحداً من تلك الدول التي عانت من تقلبات, وتشوهات عميقة نتيجة تشوهات هيكلية، إذ عانت السياسة النقدية لاسيما في عقد التسعينيات من القرن المنصرم من خضوعها التام لعمل الحكومة المركزية، وأضفت عليها صفة الأداة التمويلية لعجز الحكومة الدائم، نتيجة الازمات والحروب المتلاحقة، فأنعكس ذلك على تشوهات تمخضت عن إرتفاع معدل التضخم الى ٣٨٠٪ عام ١٩٩٧ وفقدت العملة المحلية قيمتها، مما اسس لزيادة الطلب على العملة الاجنبية وجعلها مخزنا للقيمة بدلا من العملة المحلية الامر الذي أثر بشكل سلبي في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي, حتى بلغ ٤٠٠٠ دينار للدولار الواحد. ويتلخص موضوع البحث في بيان فاعلية السياسة النقدية, و المقارنة بين عمل البنك المركزي العراقي في ظل الحكومة المركزية السابقة, وعملها بعد عام التغيير السياسي, وإنعكاس ذلك على التحولات الاقتصادية في العراق.				

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">قيصر غازي زغير</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د.خولة حسين حمدان</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">اطار مقترح للرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام على وفق الاطر الحديثة والمعايير الدولية / بحث تطبيقي في شركة تسويق النفط SOMO</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٨</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">شهدت العقود الاخيرة اهتماماً بالغاً بالرقابة الداخلية من لدن الحكومات والمنظمات المهنية في انحاء العالم ولاسيما بعد انهيار كبرى الشركات العالمية , ويهتم هذا البحث بتسليط الضوء على جهود تلك المنظمات وتوضيح التغيرات التي طرأت على مفهوم الرقابة الداخلية وعناصرها ومحاولة الاستفادة منها , وتكمن مشكلة البحث بضعف الرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام في العراق وعدم مواكبتها للتطورات وعدم وجود اطار عام ينظم عملها , مما ساهم في فشل اغلب تلك الوحدات وعدم فاعليتها في تحقيق اهدافها التي انشئت من اجلها.

ولاهمية هذه المشكلة فقد اختار الباحث هذا الموضوع في محاولة لوضع حلول لها , إذ يرى ان حل المشكلة يتم من خلال افتراض (إن اعتماد إطار عام متكامل للرقابة الداخلية لوحدات القطاع العام في العراق من خلال توظيف اطر الرقابة الحديثة والمعايير الدولية من شأنه أن يساهم في تحديد نقاط الضعف في عناصر الرقابة الداخلية وتحسين فاعليتها وبالتالي المساهمة في تحقيق اهداف تلك الوحدات).

ويهدف البحث الى التعرف على الجهود الدولية الخاصة بتفعيل الرقابة الداخلية ومحاولة معالجة تلك المشكلة من خلال اعداد اطار مقترح للرقابة الداخلية بالاعتماد على اطر الرقابة الحديثة والمعايير الدولية ودمجها في اطار واحد متكامل لتسترشد به وحدات القطاع العام في بناء رقابة داخلية فاعلة وكفوءة وتطبيقه على عينة البحث.

وتوصل الباحث الى مجموعة استنتاجات ابرزها ضعف الرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام في العراق بشكل عام وفي عينة البحث (شركة تسويق النفط /</td></tr>
</table>

	SOMO) بشكل خاص وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في مفهوم الرقابة الداخلية على مستوى العالم وبالتالي فشل اغلب تلك الوحدات في تحقيق اهدافها لعدم وجود اطار عمل للرقابة الداخلية. **وعليه يوصي الباحث بمجموعة توصيات اهمها تبني الاطار الذي اقترحه واعمامه على وحدات القطاع العام بهدف بناء رقابة داخلية فاعلة وبما يساعدها على تنفيذ عملياتها بكفاءة وفاعلية وباقل قدر من المخاطر وتقليل حالات الفشل والفساد المالي والاداري في تلك الوحدات وبالتالي تحقيق اهدافها المنشودة.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**مروة عبد الخالق خميس**			
أسم المشرف				
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور ادارة المخاطر في تقليل اخطار منح الائتمان (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية)**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف البحث الى محاولة صياغة اطار نظري للتعريف بالجهاز المصرفي والمخاطر المؤثرة على منح الائتمان والوقوف على الواقع العملي لتطبيق المؤشرات على منح الائتمان ومدى تأثيرها على نشاط الجهاز المصرفي .** **ومن أجل تحقيق هدف الدراسة لقد استعانت الباحثة بدراسات سابقة في الجانب النظري فضلا" عن الاطلاع على المصادر والكتب العلمية تتعلق بموضوع بحثها وقدمت عن طريقها الاطار العام للمخاطر المصرفية ومنح الائتمان ، وأما الجانب العملي فقد تضمن اعداد استبانة تكونت من مجموعة من الاسئلة ، وللوصول الى نتائج البحث قامت الباحثة بتوزيع (٦٢) استمارة استبانة وقد تم توزيعها على المصارف عينة البحث وهي الرشيد والخليج التجاري وآشور الدولي .** **وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : يتطلب ان يكون هناك دعم من إدارة المصرف لكي يتم تحقيق ادارة مخاطر ائتمانية كفوءة وفاعلة ، وقد توصلت**			

	الباحثة الى عدد من التوصيات اهمها : على المصارف أدامة أدارة مخاطر الائتمان بما يتناسب التطورات الحاصلة في السوق المالية والمصرفية وإيجاد وسائل جديدة لأدارة المخاطر الائتمانية , والاستعانة بالخبراء في التعامل مع المخاطر الائتمانية وبالخبرات الكفؤءة من الأداريين والأستشاريين الموجودة في المصرف من اجل تنفيذ أدارة مخاطر الائتمان ومراقبتها.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**ميساء عامر حسن**			
أسم المشرف	**أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين الإمام**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث				
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعتبر موضوع التفاعل والربط بين المتغيرات الأساسية (السيولة , هيكل رأس المال , والأداء المالي) من المواضيع المهمة التي تساعد على العلم بمستوى اداء المصرف وامكانية الارتقاء به, وتم التوصل إلى مشكلة البحث بعد التدريب في المصرف الصناعي لمدة شهر والذي كان من متطلبات الدراسة وقد أسترعى انتباهنا مستوى السيولة وعدم الأستغلال الأمثل لها من ايداع وقروض بالإضافة إلى أن البنك المركزي أصدر قانون يشترط فيه على المصارف من يمارس الصيرفة الشاملة يجب أن يبلغ رأس ماله ٢٥٠ مليار وعليه منح للمصرف الصناعي مبلغ ٧٥ مليارفي ٢٠١٤ وهذا المنح مدون فقط وليس فعلي أضافة إلى رأس ماله الذي كان ١٧٥ مليار ليصبح ٢٥٠ مليار ليحق له ممارسة الصيرفة الشاملة وبعد طرح الفكرة ومناقشتها وعرضها على لجنة السمنر في المعهد العالي تمت الموافقة عليه.** **إذ تمثل السيولة عنصراً رئيسياً في رفع مستوى المصرف, وهي مقياس لقدرة المصرف على الوفاء بجميع إلتزاماته نقداً على المدى القصير من خلال توفر نقد سائل لدى المصرف, وإن الحفاظ على السيولة المصرفية ضروري لانه يجنب المصرف من التعرض لمشاكل مالية منها فقدان الودائع (الإنكشاف المالي أو**

	الإفلاس) وبالتالي يجبر المصرف بالتخلي عن الموجودات السائلة. **بينما يمثل هيكل رأس المال جزء من أموال المصرف يحقق هدف الملاءة والذي يعتبر خط دفاع في دعم موقف المصرف ضد أي خسائر يتعرض لها, وبالتالي لابد من وضع خطط مسبقة لكيفية استغلال رأس المال بحيث يتم المحافظة عليه من جهة والارتقاء بمستوى الأداء الامثل كمصرف صناعي تخصصي وتحقيق مستوى ربح عالٍ من جهة اخرى.** **وتبرز أهمية الأداء المالي والمصرفي من خلال مقارنة معدل العائد للمصرف على مدى سنوات عدة ومدى انجاز الأهداف الموضوعة وتحقق النتائج التي يحصل عليها من الأداء.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**نغم سامي حميد**			
أسم المشرف	**أ. م . د. نضال رؤوف احمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**كفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي وتأثيره في جودة الأرباح – بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف البحث إلى تشخيص العلاقة وتأثير كفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي المتمثلة بابعادها(المؤهل العلمي والخبرة العملية ، الإستقلالية والموضوعية ، العناية المهنية ، خطة التدقيق ، برنامج التدقيق ، التدريب) في جودة الأرباح ، من أجل التوصل الى ترتيب ملائم لكفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العراقية الخاصة ، فإن مشكلة البحث تتضمن (عند قياس جودة الأرباح لا تأخذ العوامل المتعلقة بالتدقيق الداخلي في هذا الجانب) ،اذ تبرز أهمية البحث من الدور الذي تؤدية وظيفة التدقيق الداخلي في سلامة أداء القطاع المصارف في ظل تعدد اساليب واجراءات عملها التي تهدف الى زيادة موثوقية القوائم المالية وجعلها تعبر عن حقيقة ارباحها ،**			

	أذ اشتملت عينة البحث خمسة مصارف تجارية عراقية خاصة في بغداد أذ استهدفت عينة من الموظفين العاملين في التدقيق والحسابات والمدراء وقد تم توزيع (٨٦) استبانة بعد تحكيمها من قبل مجموعة من الاستاذة المختصين وقد تم الاعتماد على التحليل الاحصائي spss لتحليل وتفسير نتائج الاستبانة عن طريق مقاييس الاحصاء الوصفي (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف) وتم اختبار علاقة الارتباط (بيرسون) وعلاقة التأثير (الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) في اثيات أو نفي فرضيات البحث ، وفي ضوء النتائج التحليل توصلت الباحثة الى مجموعة من الإستنتاجات كان أبرزها ان وظيفة التدقيق الداخلي شاملة ومستمرة ، إذ يمكن ان تكون في شكل تدقيق محاسبي ومالي واداري تشغيلي ،وقد قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات كان أبرزها دعم وظيفة التدقيق الداخلي من قبل الإدارات العليا في المصارف العراقية من أجل تنفيذ مهامهم وواجباتهم بكفاءة وفاعلية عالية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	ياسمين حكمت سلمان			
أسم المشرف	أ.م.د حمزة فائق الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تم تحديد مشكلة البحث من خلال إطلاع الباحثة على أهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بالموضوع ، وهو ما يتمثل بالجانب المعرفي من جهة، وعن طريق الخبرة الميدانية التي تم ملاحظة بعض المؤشرات ذات الصلة بأثر العلاقة بين المتغيرين من جهة أخرى، وهو مايتمثل بالجانب الميداني. وقد اختارت الباحثة المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للبحث، وكانت عينة البحث هي(٥) مصارف ضمن القطاع الخاص ، وهي مصرف بغداد،			

	ومصرف الخليج التجاري، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف المتحد للاستثمار. وكان المنهج الذي تم الاعتماد عليه فيما يتعلق بالجانب النظري هو منهج البحث الأستنباطي، أما الجانب العملي ، فقد اعتمدت الباحثة على منهج البحث الوصفي (التحليلي). وتم استخدام الأدوات الإحصائية المتمثلة بعلاقات الارتباط ،والانحدار الخطي ، والمتعدد ، والمتوسط الحسابي ، واختبار t، واختبار f، ومعامل التحديد R^2، لقياس متغيرات البحث ، ودرجة العلاقة والتأثير بينهما لاختبار فرضية البحث الموضوعة. وهدف البحث عن قياس أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف عينة البحث ، وللمدة من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٦ (٣ سنوات) ، وذلك من خلال مناقشة وتحليل مستوى ممارسة المصارف العراقية الخاصة المبحوثة للمسؤولية الاجتماعية وانعكاس الأثر على أدائها المالي خلال المدة. ولغرض قياس المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) ، فقد استخدمت الباحثة أنموذج مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واعتمدت على النسب المالية كمؤشر لقياس المتغير التابع (الأداء المالي). أسفرت نتائج البحث إلى عدم إثبات الفرضية الرئيسة للبحث ، والتي تنص على " هناك علاقة و تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للمصارف " بالنسبة لجميع المصارف المبحوثة. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن تبني المصارف العراقية الخاصة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل عام كان محدوداً استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، الأمر الذي يعكس افتقارها لثقافة الالتزام بالجانب الاجتماعي وآثار نتائج أعمالها على المجتمع والبلد الذي تعمل فيه وهو البيئة العراقية ، وكذلك ضعف الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة بشكل عام نظراً إلى النتائج التي تم التوصل إليها ، إذ إنها لم ترتق إلى المتوسط المعياري العالمي المرتبط بالعمل المصرفي (النسب المعيارية) ، وذلك بحسب المؤشرات التي استخدمتها الباحثة لقياس الأداء المالي للمصارف.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	اروى توفيق ابراهيم			
أسم المشرف	أ.م.د.صادق راشد الشمري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ

	√ ماجستير	دكتوراه
عنوان البحث	دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في ادارة السيولة المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية العراقية	
السنة	٢٠١٨	
اللغة	العربية	
الخلاصة	سعى البنك المركزي العراقي الى تنظيم علاقته مع المصارف الاسلامية من خلال قانون المصارف الاسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وكذلك تعليمات الصيرفة الاسلامية رقم (٦) لسنة ٢٠١١ والتي تمنع على المصارف الاسلامية التعامل بالفائدة اخذاً وعطاء وعلى الرغم من ذلك لا زال البنك المركزي العراقي يطبق ادوات السياسة النقدية وهي (الاحتياطي القانوني السوق المفتوحة سعر اعادة (الخصم المطبقة على المصارف الاسلامية بنفس الطريقة المطبقة على المصارف التقليدية لذلك جاء هذا البحث بهدف بيان تأثير ادوات السياسة النقدية المستخدمة من لدن البنك المركزي العراقي على عمل المصارف الاسلامية التي تتميز بخصوصية عن باقي المصارف من حيث عدم تعاملها بالفائدة اخذاً وعطاء وهو ما يتعارض مع بعض ادوات السياسة النقدية مثل سعر الخصم وسعر اعادة الخصم وكذلك يطبق نسبة الاحتياطي القانوني على جميع الودائع بالرغم من ان ودائع الاستثمار في المصارف الاسلامية تخضع للربح والخسارة بالاضافة الى حرمانه من الاشتراك في عمليات السوق المفتوحة مثل حوالات الخزينة لأنها تتضمن فائدة ولم يقدم البنك المركزي بدائل للمصارف الاسلامية لغرض معالجة حالات العجز والفائض في سيولتها. ولغرض تحديد هدف البحث فقد جرى اختيار عينة تكونت من خمسة مصارف اسلامية في القطاع المصرفي العراقي، وجرى الاعتماد على استمارة استبانة اعدت لهذا الغرض وزعت في خمسة مصارف اسلامية وهي المصرف الوطني الاسلامي مصرف البلاد الاسلامي مصرف الجنوب الاسلامي مصرف نور العراق الاسلامي مصرف زين العراق الاسلامي وتضمنت ثلاثة محاور ب (٤٩) فقرة وخضعت للتحليل الاحصائي باستخدام برنامج (SPSS) فضلا عن برنامج Excel وبالتحديد استعملت ادوات الاحصاء الوصفي لكل من مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي الوسيط (المنوال ومقاييس التشتت الانحراف المعياري المدى.	

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	ضحى علي
أسم المشرف	أ.د.حيدر يونس الموسوي

الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	بناء وتقييم اداء المحفظة الاستثمارية المثلى باستخدام بعض الاساليب المالية بحث تطبيقي على المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٦
السنة	٢٠١٨
اللغة	العربية
الخلاصة	تعد المحفظة الاستثمارية المثالية من أهم القضايا في الإدارة المالية بسبب حجم خيارات الاستثمار وحجمها وتنوعها ، فضلاً عن المخاطر الكبيرة والمتنوعة في المجال المالي والمصرفي. نظرًا لأهمية المحافظ الاستثمارية المثلى للمستثمرين ، فقد أصبح الاهتمام يتركز على المخاطر التي قد تؤثر عليهم وكيفية بناء المحفظة الاستثمارية المثلى. العمل المرجح بالمخاطر هو شغل العديد من الباحثين وفي أي قطاع يستثمر في السوق. يمكن وصف مشكلة البحث بالإجابة على الأسئلة التالية ١. ما هي الأسهم التي تشكل المحفظة والأكثر استقراراً واستقراراً في المحفظة الاستثمارية في قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟ ٢. هل طرق تقييم أداء المحفظة متطابقة مع كل محفظة؟ لذلك يهدف البحث إلى استخدام نموذج المؤشر الواحد لبناء المحفظة الاستثمارية المثلى وطريقة الاسترداد المعدلة حسب المخاطر لتقييم أداء المحفظة الاستثمارية المثلى وفق المؤشرات (Sharp و Trenor و Gensen). كما استخدم البحث بيانات أسعار الاقفال الشهرية لأسهم البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، عينة البحث خلال فترة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٦. توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن إنشاء المحفظة الاستثمارية المثلى وفق نموذج مؤشر واحد يؤدي إلى كفاءة أداء المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال تحديد أكثر الأسهم المرغوبة و تكوين محفظتهم الاستثمارية التي تتميز بالعائد والمخاطر من خلال مؤشر ترينور مقارنة بمعدل التخفيض. فضلًا عن عدم تناسق الأسهم في تكوين المحفظة الاستثمارية المثلى ، وتشابه الأساليب المتبعة في تقييم أداء المحفظة الاستثمارية المثلى وفقًا لمؤشرات (Sharp and Trenor and Jensen) .

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	**مروة عبد الخالق خميس**				
أسم المشرف	**أ.م.د.احمد محمد فهمي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور ادارة المخاطر في تقليل اخطار منح الائتمان (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية)**				
السنة	**٢٠١٨**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**يهدف البحث إلى محاولة صياغة اطار نظري للتعريف بالجهاز المصرفي والمخاطر المؤثرة على منح الائتمان والوقوف على الواقع العملي لتطبيق المؤشرات على منح الائتمان ومدى تأثيرها على نشاط الجهاز المصرفي . ومن أجل تحقيق هدف الدراسة لقد استعانت الباحثة بدراسات سابقة في الجانب النظري فضلا عن الاطلاع على المصادر والكتب العلمية تتعلق بموضوع بحثها وقدمت عن طريقها الاطار العام للمخاطر المصرفية ومنح الائتمان ، وأما الجانب العملي فقد تضمن اعداد استبانة تكونت من مجموعة من الاسئلة ، وللوصول الى نتائج البحث قامت الباحثة بتوزيع (٦٢) استمارة استبانة وقد تم توزيعها على المصارف عينة البحث وهي الرشيد والخليج التجاري وأشور الدولي . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: يتطلب ان يكون هناك دعم من إدارة المصرف لكي يتم تحقيق ادارة مخاطر ائتمانية كفوءة وفاعلة ، وقد توصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات اهمها : على المصارف ادامة أدارة مخاطر الائتمان بما يتناسب التطورات الحاصلة في السوق المالية والمصرفية وإيجاد وسائل جديدة لأدارة المخاطر الائتمانية.**				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**
أسم الباحث	**زاهدة طه احمد عبد السلام**
أسم المشرف	**أ.م.د.حسين عاشور جبر**
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور المصرف الضامن في تشجيع الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية تموذج مقترح			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد دراسة المصرف الضامن Custodian Bank عامل مهم لدور المصرف الضامن في حماية حقوق المساهمين والمستثمرين في سوق راس المال وفي تشجيع وجذب الاستثمار بالاوراق المالية لذلك تناولته معظم التقارير والبحوث والمصادر الاجنبية من زاوية تقليص مخاطر الاستثمار في سوق الاوراق المالية وتشجيع الاستثمار بالاوراق المالية. وتم اعتماده جزءا من متطلبات البنية التحتية لاسواق الاوراق المالية من قبل منظمة هيئات الاوراق المالية الدولية IOSCO . تظهر أهمية البحث من أهمية دور المصرف الضامن وأهمية نشاطه في جذب الاستثمارات إلى سوق العراق الأوراق المالية باعتبار السوق مؤسسة اقتصادية تنظم التعامل بالأوراق المالية حيث يعد البحث اول دراسة عراقية تتناول اهمية المصرف الضامن ودوره في تطوير وارتفاع مؤشرات التداول بالأوراق المالية وتشجيع جذب الادخارات الوطنية والاجنبية وتوجيهها نحو الاستثمار غير المباشر والتداول في اسهم الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. في الوقت نفسه لا تزال الخبرات المصرفية العربية حديثة العهد بدور ونشاط المصرف الضامن ولم يتجاوز عمرها عقد من الزمن، إلى جانب افتقار المكتبة العربية لمؤلفات تتضمن الاهمية والدور والنشاط له. وفي العراق لم نجد أي محاولة لنشاط المصرف الضامن في مؤسسات سوق راس المال من قبل المصارف العراقية لذلك لم يتم الاستفادة لغاية اليوم من دوره في تشجيع الاستثمار في سوق العراق للاوراق المالية، ولم تتناول البحوث التي حاولت على قلتها البحث في دوره في جذب الاستثمار وحماية حقوق المساهمين والمتعاملين بالأوراق المالية كل هذا يفرض تساؤل مهم وهو (هل للمصرف الضامن دور مهم في تشجيع الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	علاء حسين عبد
أسم المشرف	أ.م. د. وفاء عبد الأمير حسن

الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تقييم الرقابة الداخلية وجودة الخدمة المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	في ظل المتغيرات المتسارعة وصعوبات وحدة المنافسة التي تواجه المصارف العراقية، صار لزاماً على المصارف التركيز على جانب هام من جوانب العمل الإداري وهو الرقابة الداخلية والدور الذي يؤديه في تحسين جودة الخدمة المصرفية التي برزت سلاحاً تنافسياً لتمييز الخدمات التي تقدمها المصارف عن بعضها البعض سعياً نحو زيادة الحصة السوقية للمصرف المعني ونموه واستمراره وزيادة أرباحه. إذ ينطلق البحث من المشكلة التي تركز على عدد من التساؤلات وهي: ما مستوى إجراءات ومتطلبات الرقابة الداخلية في المصارف قيد البحث من وجهة نظر موظفي تلك المصارف ؟ ما مستوى جودة الخدمة التي تقدمها تلك المصارف من وجهة نظر عينة من زبائن المصارف المبحوثة؟ هل هناك اهتمام من إدارات تلك المصارف بالرقابة الداخلية وإجراءاتها وبمؤشرات جودة الخدمة التي تقدمها تلك المصارف؟ هل هناك تباين بين المصارف المبحوثة في قوة متغيري (الرقابة الداخلية وجودة الخدمة المصرفية)؟ ويهدف البحث إلى تقييم الرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة من موظفي المصارف المبحوثة والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وتقييم مستوى جودة الخدمة التي تقدمها تلك المصارف من وجهة نظر عينة من زبائن تلك المصارف. ولغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث بإعداد استمارتي استبانة، وتم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (١٢٠) زبوناً و(١٢٠) موظفاً، في عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، ولغرض الحصول على النتائج تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية وبما يتناسب مع طبيعة البيانات المتوافرة، باستخدام البرنامج Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) لحساب المؤشرات الإحصائية.			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف

أسم الباحث	**هدى هلال حسين**				
أسم المشرف	**أ.م.د.بشير علوان حمد**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور الجهاز المصرفي في تقليص عجز الموازنة الاتحادية العراقية باستخدام حوالات الخزينة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)**				
السنة	**٢٠١٨**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**بعد عجز الموازنة العامة للدولة المشكلة الإقتصادية والمحورية للدول ولاسيما العراق لما له من أثر مباشر في أداء الانشطة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على أدوات متنوعة منها أذونات الخزانة في تمويل عجز الموازنة لتجنب الآثار السلبية التي تنجم عند استخدام مصادر التمويل الأخرى ولكونها أحد أهم أدوات الدين الداخلي للدولة فتلجأ الحكومة اليها حتى تتمكن من الإقتراض من القطاعات المختلفة للاقتصاد ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الموازنة وعجز الموازنة وتحديد ورسم إطار أو حيثيات المشكلة والتعرف على الحوالات وابراز الاطار القانوني والالية المستخدمة في إصدارها وبيان دور الجهات المرتبطة بإصدار وبيع وشراء حوالات الخزينة) البنك المركزي. المصارف التجارية . صندوق تقاعد موظفي الدولة). جاء البحث يتصدى لمشكلة ما يعانيه العراق من جراء عجز الموازنة الناتجة عن الزيادة المطردة في النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات العامة موسمياً بالإضافة إلى أسباب تمثلت يسوء الإدارة احياناً وفساد اداري ومالي في بعض الجهات المصرفية هذا ما يفسر العجز في الموازنة بعد الموارد الهائلة التي حصلت عليها الحكومة من سنة ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٤ والتي بلغت ٧,٤٣٢٦٢×١٠ .** **وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن حوالات الخزينة يمكن أن تساهم في تقليص عجز الموازنة المؤقت بإعتبارها من مصادر التمويل قصير الأجل، وتؤثر في توفير السيولة دون اللجوء الى الاصدار التقدير .**					